خذلان (٢٠٠) عامل نفط هلك أربعة منهم وخامسهم قضى نحبه فحاما

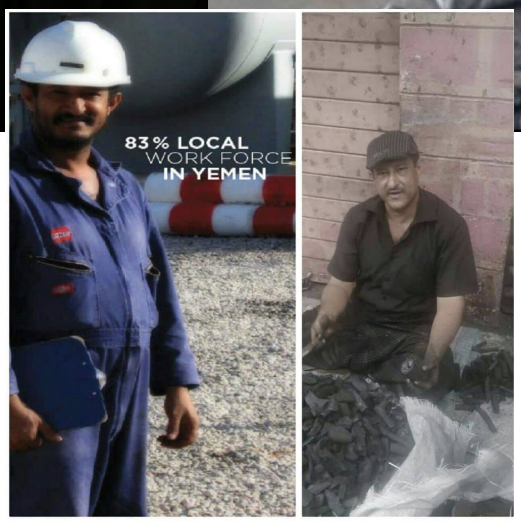

«الأمناء» تقرير/ علي الصبيحي:

أي نهاية تلك التي تخنق العبرات وتطوق الصوت بالأحزان فلا يستطيع بعدها أن ينوح؟ أي خذلان هـذا الذي يحرق المـرء في جحيم الواقع والأوجاع النفسـية المدمرة الممتدة بلا نهايات سعيدة؟

عامل النفـط اليمني نـاصر الجرادي، خامس أربعة، قضى نحبـه في أبريل 2020، وغادر دنياه ملتحفا أكفـان الخيبة والبؤس والشـقاء، تاركا وراءه بقايا من سـواد فحم وجمرات من القهـر متقدة في نفوس مائتي عامل من زملائـه خدموا وطنهم لسـنوات كمشـاعل مضيئة في حقول النفط، فوجدوا أنفسـهم ضحايا خذلان بين السماء والأرض يبحثون عن الخلاص في هاوية شديدة السواد.

في نهاية مايو 2015، أقدمت شركة DNO Yemen AS النفطية النرويجية والمنتجة للنفط في اليمـن على إجراء غير مسـبوق بإيقاف مرتبـات 198 عاملا وعاملة من مجموع 230 من العـمال في القطاعـات النفطية الثلاثة التي كانت تديرها في حضرموت، وأرسـلت لهم قرار الفصل عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني.

خامس الضحايا

ناصر الجـرادي خامس أربعـة قضوا نحبهـم قبله، وافته المنية مؤخـرا بعد أن تم فصله من الشركة النرويجية وأجبرته الظروف ليعمل، فحاما وهو من خدم أكثر من عشرين سـنة قضى نصفها بمصافي عدن والنصف الآخر في الشركة النرويجية ومع كل مؤهلاته وخبراته اتجه عامل النفط ناصر الجرادي لبيع الفحم في سوق الكدر بكريتر عدن ولم ير في كسـب رزقه عيبا مخلا بمكانته ولا انتقاصا من مقامه الذي غـدا لا يعدل أدنى موجودات الحياة.

أنين الحسرات
« يا رئيس البلاد
يا رئيس الحكومة
يا وزير النفط... واحسرتاه».

بهـذه الصرخات نـادى زمـلاء العامل الشريف ناصر الجرادي، أحد عمال شركة dno البترولية النرويجيـة، وهم ينعون وفاته بألم ومرارة في حدث مزلزل يهز الوجدان.

توفي زميلهم ناصر الجرادي وهو يشكو قسوة المسؤولين وانسلاخ مسؤوليتهم تجاهه وتجاه المئات من زملائـه الذين يحيون حياة مشـتعلة بالحرمان وهم من أفنوها يوقدون مشـاعل الوطـن في شركـة dno البترولية النرويجية العاملـة في الحقول النفطية قبل أن تتوقف عن العمل والإنتاج مع اندلاع حرب عام 2015م.

إقرار وتخاذل

إجراءات الشركة النرويجية تجاه الكوادر العمالية أثارت حفيظة وزارة النفط والمعادن حينها، وأبدت قلقهـا واسـتغرابها من تلك الإجـراءات وأفصحـت عن رفضها وعـدم القبـول بها بحسب رسـالة وكيل الوزارة لدى الشركة ووصفتها بالعمل الغادر ضد الكادر الوطني الذي تم تدريبه عـلى نفقة الوزارة وامتاز بكفـاءة عالية وبرهن مقدرته على تشـغيل وإدارة تلك القطاعات حال تسـليمها للحكومة اليمنيـة عند نهاية فـترة التعاقد أو انسـحاب الشركة من تلـك القطاعات بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الموقعة بموافقة مجلس النواب الذي أصدر بموجبها قوانين في الأعوام 1998م - 1999م.

التفاف

فيما الأزمة اليمنية كانت قد بلغت ذروتها وفي وقت حرج للغايـة غابت فيه الحكومة، اسـتغلت الشركة النرويجية تلـك الظروف (بحسب بيان المجلس التنسيقي لنقابات عمال وموظفي شركة DNO القطاعات النفطية 32، 43، 47).

وشرعـت في مخالفة القانـون اليمني وادعت أنها اتخذت قرارها طبقا لقانون العمل اليمني، بحسـب وصف البيان النقابي الذي أوضح بأنه تم رفع قضيـة ضد الشركة لدى اللجنة التحكيمية العمالية في أمانة العاصمة والمختصة بمنازعـات العمل وحكمت ببطلان إجراءات الشركة في تاريخ 3 أغسطس 2016، وهو ما لم تتقبله الشركـة لتتجه حينها إلى محكمة الاستئناف بينما طالب العمال بحجز أملاكها، واسـتجاب قاضي الاستئناف لحجز ضمانات وأملاك وأرصـدة الشركة بتاريخ 22 نوفمبر 2016 كضمـان لحقوق العمال الذين تفاجؤوا بـأن الشركة ليس لهـا أرصدة ولا أصولاً وأن كل الأصول والمنشئات النفطية هي في الأصل تابعة لوزارة النفـط والمعادن، بل تبين أن الضمانات قد تم الإفراج عنها من قبل الوزارة نفسها.

طعن وتأييد

في 20 فبرايـر 2017 أصـدرت محكمة اسـتئناف الأمانـة حكـما بتأييـد اللجنة التحكيمية العمالية كحكم نهائي ملزم التنفيذ.

الشركة النرويجية عادت من جديد لتطعن في الحكم في المحكمة العليا وتم الرد على ذلك الطعن من قبل العمال ليأتي القول الفصل من المحكمة العليا في 13 ديسـمبر 2017 برفض طعن الشركة وتأييـد الأحكام الصادرة ضدها لمصلحة العمال.

خدعة المناورة

مع نهاية عـام 2015، طلبـت الشركة النرويجية من وزارة النفط والمعادن اسـتلام القطاعـين (32 و43) والاحتفـاظ بالقطاع (47)، إلا أن عملية التسليم لم تتم نظرًا لتوسع الخلافات وعدم الاتفاق في كثير من القضايا بين الشركة ووزارة النفـط والمعادن التي ما تزال حتى اليوم.

رفع الستار وسقط القناع

في 23 نوفمبر 2016، طلبت الشركة ممن تبقى من العـمال في المواقع النفطية مغادرة مواقعهم وإشـعارهم بتوقـف رواتبهم في نهاية ديسمبر 2016 لتحقق بذلك الشركة أعلى معـدلات الفصل الجماعي للعـمال الموقوفة رواتبهم إلى 230 عاملا وعاملة وتم ذلك بدون تسليم رسمي للحكومة اليمنية وامتنع بعض العمال عن إخلاء المواقـع البعض الآخر بقي ملازما فيهـا لحمايتها في وقت كانوا يعانون فيه أقسى لحظات الصراع مع صحراء قاحلة تفتقر لأدنى مقومات البقاء الإنساني.

تنصل

قال عـمال القطاعات النفطية في شركة dno النرويجيـة «إن التهرب من المسـؤولية وترك عمال القطاعات النفطية معلقي المصير وبلا رواتب منذ مايو 2015 جسد أبشع صور الانتهاكات الحقوقية والإنسانية لكوادر يمنية خذلتها حكومتها وتركت المنشـئات النفطية في تلك القطاعات بلا تشـغيل وعرضة للتآكل والتلف غـير آبهة بما سـيحل بالمنطقة من كوارث بيئية غاية في الخطورة وما سـيترتب على إعادة تشغيلها من مبالغ خيالية».

كل ذلك سينقشـه التاريخ عنوانا بارزا في صفحات الخيانة الوطنية تتناقله الأجيال على مر الأزمان كطعنة مؤلمة غائرة في صدر الوطن تحمل بصمات حكومة أهدرت ثروة بلد وصادرت حقوق أبنائه.

الأشد خطرًا

أشـار البيان النقابي لعـمال القطاعات النفطيـة إلى أنه حدث مؤخـرا قيام شركة بترومسيلة بتشـغيل الحقل «صلصلة» التابع للقطاع ٣٢، دون اكتراث بحق العمال السابقين أو احترام للقانون والأحكام الصادرة لضمان حقهم الوظيفـي وتحت نظـر وزارة النفط والمعادن التي طالبها العمال في مناشدة رفعوها لوزيـر النفط والمعـادن أوس العود بتشـغيل القطاعـات ٣٢، ٤٣، ٤٧ رفدا للاقتصـاد الوطنـي والإسراع في إنهاء معانـاة الـكادر الوطني وضمه للوزارة والتعامل معه أسوة بزملائهم في القطاعات الأخـرى (١٠، ١٤، ٥١ ، ٥٣)، لكن تلك المناشدات والوقفات الاحتجاجية للعـمال واللقاءات المتكـررة مع الوزير كانت تصطدم بعراقيل ومماطلات ووعود واهية.

صفعة النرويج

في إحـدى المراسـلات لعامـل في القطاعات النفطية اليمنية - التي بعث بها إلى الوزارة النرويجية العمالية للقضايا العمالية والاجتماعية في 30 يناير 2017 - تبين له مدى احترام حكومة النرويـج للعمال وحقوقهم بصرف النظر عن جنسـيتهم، بحسب موظف القطاعات النفطية اليمنيـة الذي قال: «أتى الرد منهم في 7 فبراير 2017، لاحظ احترامهم وسرعة الرد هنا تعرف أن حكومتهم ناجحة، فقد أقنعوني باحترامهم، وكان الرد في محله وفصلوا في قضيتنـا بما معناه (لا يمكننا أن نرى أن قانون حماية الموظفين سـيكون له صلة بالقضية، ولا نستطيع تقديم المشورة أو أي تعليق في هذا الشأن).

نص رسالة الوزارة النرويجية:

«تشير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى رسالتك الإلكترونية في 30 كانون الثاني (يناير)، والتـي تصف العديد مـن القضايا المتعلقة بالفصل/ عدم الدفع من شركة خاصة تجاه الموظفين في اليمن.

وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة مسؤولة عن القانون النرويجي بشأن حماية الموظفين في النرويج. ومع ذلك فإن الوزارة لا تتورط في القضايا الفردية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن نـرى أن قانون حماية الموظفين سيكون ذا صلة بالمواقف التي تصفها، ونحن غير قادرين على تقديم المشـورة أو تعليقات أخرى في هذا الشأن».

نـص البـلاغ الصحفي لنقابـة عمال القطاعات النفطية: "إن ما أقدمت عليه شركة DNO مـن حجز لمبالغ نهايـة الخدمة يعتبر جريمة جنائية بحق عمالها في اليمن ويعتبر لصوصية وسرقة تستوجب العقاب وتعويض العـمال. وأقرب مثال على جـرم الشركة هو موت زميلنا عبدالحكيم النهدي، حيث لم يجد قيمة الرعاية الطبية اللازمة وفي تلك الأوقات العصيبة كانت الشركة تحتفظ بحقوق نهاية خدمته في حسـاباتها البنكية وتسـتثمرها لحسابها الشخصي.

إن مجمـوع مبالغ مكافأة نهاية الخدمة هو 2.5 مليون دولار لعدد 173 عاملا وعاملة يصارعون ظروفا معيشـية قاسـية، وهذه المبالـغ محجوزة مع الشركة في حسـاباتها خارج اليمـن بالدولار الأمريـكي منذ مايو 2015 حيث كان سعر الدولار الأمريكي = 215 ريالا يمنيا. وبعد تدهور العملة الوطنية وفي شـهر أكتوبر 2017، اتصلت الشركة بنقابة العمال تخبرهم بأنها سـتدفع حقوق نهاية الخدمة لكن بعملة الريال اليمني، حيث اليوم سـعر الدولار الأمريـكي = 455 ريالا يمنيا. هذا يعني أن الشركة ستدفع فقط 1.2 مليون دولار وبقية المبلغ وهو 1.3 مليون دولار تريد الشركة سرقته بسبب حجزها لحقوق العمال منذ مايو 2015 واسـتغلالا للظروف الراهنة. رفضت نقابـة العمال هذا العـرض وطلبت تسـليم مبالغ نهاية الخدمـة بعملة الدولار الامريكي وبسعرها في مايو 2015.

لن نسـكت عن هذا الظلم وسـنقاضي الشركـة خـارج اليمـن ونسـترد حقوقنا والتعويضات المناسـبة لما لحق بنا من أضرار مادية ونفسية».

من يستجيب؟

رغم مئـات الصرخات التـي أطلقوها للحصول على مسـتحقاتهم تقاعست الدولة نحـو معالجة مشـكلتهم لفـترات طويلة فاضطروا للانخراط بشرف لكسب عيشهم في ساحات الكفاح.

موتى القهر

تلك السنوات الطويلة التي عاشها عمال القطاعـات النفطية اليمنيـة في شركة dno البترولية النرويجية وهم ينتظرون اسـترداد حقوقهم كانت قاسية تخللتها معاناة متعددة الأصناف، لذلك الكادر تعرض لأمراض نفسية وضغوطات عصبية بسبب ضغوطات الحياة والفقر وقلـة الحيلة في تأمين العيش الكريم لأسرهم، ومعـه ظلوا ينتظـرون أياما ربما سـتعيد إليهم ولو جزءا من إنسـانيتهم لكن المـوت كان أسرع من الأمـل الذي قصر أجله وصاروا ذكرى تقلب مواجعها ذاكرة السنين.

عبده غالب توفي في أبريل 2015 (سكتة قلبيـة)، وعبدالحكيـم النهـدي، توفي في ديسمبر ٢٠١٧ (فشل كلوي)، وعبود الهندوان توفي في يوليو ٢٠١٩ (نوبة سـكر)، وأحمد مسـعود توفي في نوفمبر ٢٠١٩ (سـكتة قلبية)، وناصر الجرادي توفي في أبريل ٢٠٢٠ (سكتة قلبية).

النفس الأخير

بآخر نفس يتوجه مـن تبقى من عمال القطاعات النفطية الذيـن تم تسريحهم من الشركة النرويجية يتوجهون بمناشدة المجتمع المدني والجهات الحقوقية الوقوف إلى جانبهم لانتزاع حقوقهم بعد أن بحت أصواتهم وهلك زملاؤهم وهم ينتظرون لفتـة الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهوريـة وجميع النقابات العامـة واللجان النقابيـة ولم يجدوا من له ضمير حي ليستجيب أو يرأف لما تعانيه أسرهم وأطفالهم الذين صار بعضهم أيتاما بلا معيل.